الأمم المتحدة

A/64/557

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البنود ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ١٠٦ و ١١٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

ثقافة السلام

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

التنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

نحو إقامة شراكات عالمية

التنمية الاجتماعية

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

190110 180110 09-64463 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إستوريل، البرتغال، تحت شعار ''الابتكار والمعرفة''.

وأرفق طيه الوثائق التي اعتُمدت خلال مؤتمر القمة هذا، وتحديدا ''إعلان لشبونة بشأن الابتكار والمعرفة'' (انظر المرفق الأول)، و ''برنامج عمل لشبونة'' (انظر المرفق الثاني)، والبيانات الخاصة التي قدّمها أعضاء المؤتمر الأيبيري – الأمريكي واعتُمدت في مؤتمر القمة (انظر المرفق الثالث).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ١٠٦ و ١١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) خوسيه فيليبي **مورابيس كابرال**
السفير

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إعلان لشبونة

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية - الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تحت شعار ''الابتكار والمعرفة''،

إدراكاً منا أن الابتكار والمعرفة هما أداتان أساسيتان للقضاء على الفقر ومحاربة الجوع وتحسين صحة شعوبنا، ولتحقيق تنمية إقليمية مستدامة ومتكاملة وشاملة ومنصفة ومراعية للبيئة، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الاقتصادات الأكثر هشاشة،

وإذ نعيد تأكيد هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى رسم سياسات عامة في مجال الابتكار والمعرفة تعزز الإنصاف والشمول والتنوع والتماسك والعدالة الاجتماعية والاحترام التام للمساواة بين الجنسين، وتسهم في التغلب على آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في بلداننا، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحسين نوعية حياة شعوبنا،

وإذ نشدد على أهمية المشاركة الشاملة والديمقراطية والمنصفة في مناقشة هذه الأزمة التي لم تنشأ في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية وفي البحث عن حلول لها، وإذ نسلّم بالمبادرات الإقليمية المتخذة لمواجهتها ونشجعها،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالقيم والمبادئ والاتفاقات التي يتكوّن منها التراث الأيبيري - الأمريكي،

وإذ نضع في اعتبارنا الإسهامات القيّمة التي قدمتها الاجتماعات الوزارية القطاعية، والمنتديات البرلمانية ومنتديات الحكومات المحلية، ولقاءات المجتمع المدني وقطاع الأعمال، وبشكل خاص حلقة العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بجوانب أساسية من مسألة الابتكار والمعرفة، التي عقدت على مدار السنة في إسبانيا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك والبرتغال،

اتفقنا على ما يلي:

١ - إعطاء الأولوية للابتكار في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في بلداننا، وذلك من خلال رسم وتنفيذ سياسات عامة على المدى المتوسط والطويل، سواء أكانت ضريبية أم مالية أم ائتمانية، تستهدف الجهات المعنية بالابتكار والمعرفة (الشركات، وخصوصا

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والجامعات، ومراكز البحوث والتطوير، والحكومات، والقطاعات الاجتماعية) وعامة الجمهور، وتعزز تفاعلها، وتحفز بالتالي التنفيذ التدريجي لثقافة الابتكار.

٢ - توطيد أركان مؤسسات الابتكار الوطنية وتشجيع التعاون والتضامن بين الحكومات الأيبيرية - الأمريكية، مع الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل المتعددة واحترام الخصوصيات الوطنية.

٣ - التشجيع على وضع برنامج جديد وطموح يتولى تحديده فريق عامل يضم مسؤولين حكوميين في كل بلد وتنسقه الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية. وينبغي أن يخصَّص هذا البرنامج للبحوث التطبيقية والابتكار التكنولوجي، وأن يكون شاملا ومفتوحا لجميع البلدان، ومكمّلا للبرامج الموجودة ووثيق الارتباط بها. وسيهدف هذا البرنامج أيضا إلى الإسهام في وضع نموذج أكثر توازنا للملكية الاجتماعية والاقتصادية للمعرفة على نطاق المجتمعات الأيبيرية - الأمريكية.

٤ - العمل، من خلال منتدى المسؤولين عن التعليم العالي والعلوم والابتكار، على تشجيع تنسيق مختلف البرامج والمبادرات والإجراءات في مجالات الابتكار والبحوث والتعليم العالي التي تكوِّن القاعدة المعرفية الأيبيرية - الأمريكية وإيجاد علاقات التآزر والتعاضد بينها.

٥ - تأكيد الأهمية الحاسمة التي يتسم بها تعزيز عرض العمل ونوعيته لدى الشعوب الأيبيرية - الأمريكية كشرط أساسي لتشجيع الابتكار.

٦ - وضع وحفز الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز الإدماج المهني وتشجيع روح المبادرة وتوسيع نطاق ضمانات العمل وتحسين نوعيته، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل عن بُعد لإتاحة فرص العمل اللائق.

٧ - حفز التنمية العلمية والتكنولوجية والجهود التي يبذلها القطاعان العام والخاص لزيادة الاستثمار في البحوث والتطوير، والتدريب واستبقاء المواهب والموارد البشرية المؤهلة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم التعليم على جميع المستويات، وضمان اشتغال النظم الوطنية للعلوم والتكنولوجيا بشكل منفتح، والتشجيع على بلوغ أعلى مستويات الجودة العلمية.

٨ - تشجيع وحفز الاستثمار في البنية الأساسية للاتصالات عن طريق دعم الوصول السريع إلى الإنترنت على نطاق واسع، ولا سيما في القطاعات المحدودة الإمكانيات وفي المناطق الريفية.

٩ - النهوض بالاستراتيجيات الهادفة إلى تعميم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المحتوى الرقمي، بوسائل عديدة منها برامج محو الأمية الرقمية وتسخير التكنولوجيا لضمان الملكية الاجتماعية للمعرفة.

١٠ - تطوير وتعزيز البرامج التي تضمن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لا سيما في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية، بهدف حل المشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المنطقة.

١١ - تشجيع احترام المعارف الموروثة والتقليدية والمحلية واسترجاعها، ولا سيما معارف الشعوب الأصلية الأيبيرية - الأمريكية والجماعات المنحدرة من أصل أفريقي، وتشجيع إدماجها في عمليات الابتكار.

١٢ - تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي وضمان الحرية الأكاديمية كمصدر أساسي لنشوء ثقافة الديمقراطية والابتكار.

١٣ - السعي إلى رفع مستوى التعاون بين القطاع الأكاديمي بمختلف مستوياته ومراكز البحوث وشركات القطاعين العام والخاص لإقامة أوجه تآزر وشبكات مهنية تشجع نقل نتائج البحوث إلى قطاعي الإنتاج والتعليم وإلى السوق والمجتمع بصورة عامة واستيعابها، للاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات المجتمعات المحلية وإحداث تأثير إيجابي واضح في أداء البلدان الأيبيرية - الأمريكية في مجال الابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي.

١٤ - السعي إلى تنسيق التعاون مع سائر المنظمات أو الشبكات أو البرامج الإقليمية أو الدولية، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي، بهدف تعزيز الدور الدولي للفضاء المعرفي الأيبيري - الأمريكي. وتهيئة الظروف المؤاتية لتوفير الموارد من أجل تشجيع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥ - توثيق التعاون الأيبيري - الأمريكي في مجال الابتكار والمعرفة في إطار مبادئ التضامن والإنسانية والتكامل، مع الإقرار بأوجه التباين داخل المنطقة وبخصائص شعوبنا واحتياجاتها ومميزاتها، لا سيما فيما يتعلق بالتوجيه التربوي، لضمان استفادة جميع البلدان الأعضاء من المؤتمر الأيبيري - الأمريكي.

١٦ - السعي في الجامعات إلى تشجيع تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز روح المبادرة وتقدير البحوث العلمية والتكنولوجية التي تخدم المجتمعات المحلية وتتماشى مع واقع شعوبنا واحتياجاتها.

١٧ - تعزيز عمليات تدريب المواهب والموارد البشرية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي سعيا لاجتذاب المزيد من الشباب إلى المهن العلمية وفقا لما هو منصوص عليه في إعلان سان سلفادور، وتشجيع الثقافة والتوعية والتربية العلمية مع مراعاة الخصائص المشتركة بين الثقافات في مختلف المجتمعات، بما في ذلك تشجيع المبادرات التي تتيح إدماج المتخرجين الجدد في المؤسسات العامة والخاصة وفي مراكز البحوث.

١٨ - ضمان وتشجيع استفادة المجتمع بجميع فئاته، وبخاصة الأطفال والشباب والمعوقون، من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بحرية وأمان، وتشجيع الشمول والمساواة في هذا المجال، وخصوصا بين الجنسين وبين الأجيال وبين الأقاليم، وتحويل هذه الاستفادة إلى حق أساسي وعالمي.

١٩ - تأكيد دور الدولة الحيوي في تشجيع وتنسيق إجراءات وسياسات الابتكار في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

٢٠ - بذل الجهود اللازمة، في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية، لإدراج عناصر الابتكار في السياسات العامة بهدف تحسين نوعية وكفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى المجتمع بصورة عامة.

٢١ - حفز تبادل التكنولوجيا ونقلها بين الشركات والحكومات في بلدان المنطقة، وفقا لمفهوم الابتكار المنفتح.

٢٢ - إعادة تأكيد أهمية الابتكار والمعرفة ونقل والتكنولوجيا للتصدي لتغير المناخ، وفي هذا السياق، مواصلة المشاركة النشطة والمنسقة في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٣ - تشجيع وحفز استخدام الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة ومكافحة تغير المناخ.

٢٤ - الإسهام، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، في الجهد العالمي الواجب بذله لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، بالاستناد إلى أهداف وطنية محددة كمياً للبلدان المتقدمة النمو وإلى إجراءات مناسبة تعتمد على الصعيد الوطني للتخفيف من أثر تغير المناخ وفقا للظروف الوطنية السائدة في البلدان النامية، ودعم تلك الإجراءات بتوفير القدر الكافي من التمويل ونقل التكنولوجيا.

٢٥ - العمل على دعم تكيف البلدان النامية مع الآثار الضارة لتغير المناخ بتزويدها بموارد مالية دولية جديدة وإضافية وكافية ومضمونة.

٢٦ - الدعوة إلى تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي المقدم من البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية لمواجهة آثار تغير المناخ، مع التشديد على الدور الرئيسي الذي يجب أن يضطلع به التمويل الدولي العام في هذا السياق. والإقرار كذلك بالدور التكميلي الذي يمكن للقطاع الخاص الاضطلاع به دعما لإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ واستخدام التكنولوجيات النظيفة.

٢٧ - الترحيب بأفضل الممارسات من أجل مواجهة مناسبة للتحديات التي تفرضها الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، التي كانت أيضا موضوعا للمناقشة في مؤتمر القمة هذا. وفي هذا السياق، دعم الزيادة الكبيرة في رأسمال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي لكفالة توافر الموارد الكافية لديهما للوفاء بولايتهما فيما يتعلق بتمويل التنمية. والسعي بشكل حثيث لتُنجز عملية الزيادة الكبيرة في رأسمال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في الاجتماع المقبل لمجلس محافظي هذا المصرف الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠١٠، ولتُنجز عملية الاستعراض التي يجريها البنك الدولي في اجتماعات الربيع المقبلة التي ستُعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠، والإسهام في اتخاذ هاتين المؤسستين التدابير الكفيلة بترشيد ممارساتهما وجعلها أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، الإعراب عن عزم المؤتمر على المشاركة والإسهام بفعالية في عملية تحويل عميق وواسع النطاق للهيكل المالي الدولي.

٢٨ - اتخاذ الإجراءات اللازمة للامتثال لما اتُفق عليه في مؤتمر القمة هذا، ومطالبة الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية بمتابعة الولايات المنبثقة عن برنامج عمل لشبونة الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الإعلان.

٢٩ - توجيه الشكر لحكومة باراغواي على عرضها تنظيم مؤتمر القمة الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠١١.

٣٠ - الإعراب مجددا عن تقديرنا لحكومة الأرجنتين لاستضافة مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية العشرين في عام ٢٠١٠ في مدينة مار دل بلاتا، ولحكومة إسبانيا لأنها ستستضيف مؤتمر القمة الثاني والعشرين في قادس في عام ٢٠١٢.

٣١ - توجيه الشكر للأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية على العمل الذي أدّته في عام ٢٠٠٩ في إطار تنفيذ الولايات المنبثقة عن مؤتمرات القمة.

٣٢ - تسجيل انضمام كل من مملكة بلجيكا والجمهورية الإيطالية إلى المؤتمر الأيبيري - الأمريكي بصفة مراقب مساعد، وانضمام كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي، وكلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، والاتحاد اللاتيني، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، إلى المؤتمر بصفة مراقب استشاري.

٣٣ - الإعراب عن جزيل شكرنا للبرتغال، شعبا وسلطات، على حسن ضيافتها بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات.

نوقّع هذا الإعلان بنصين أصليين متساويين في الحجية باللغتين البرتغالية والإسبانية، في إستوريل، البرتغال، في أول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

برنامج عمل لشبونة

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، آخذين في اعتبارنا الأهداف المحددة في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر، والمداولات بشأن موضوع ''الابتكار والمعرفة'' وغيره من المواضيع المدرجة في جدول الأعمال الحالي للمؤتمر، وامتثالا للولايات المنبثقة عن مؤتمرات القمة السابقة،

اتفقنا على القرارات التالية التي تشكل برنامج العمل:

١ – تشجيع وضع برنامج جديد وطموح يتولى تحديده فريق عامل يضم مسؤولين حكوميين في كل بلد وتنسقه الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية. وينبغي أن يخصَّص هذا البرنامج للبحوث التطبيقية والابتكار التكنولوجي، وأن يكون شاملا ومفتوحا لجميع البلدان، ومكمّلا للبرامج الموجودة ووثيق الارتباط بها. وسيهدف هذا البرنامج أيضا إلى الإسهام في وضع نموذج للملكية الاجتماعية والاقتصادية للمعرفة أكثر توازنا على نطاق المجتمعات الأيبيرية – الأمريكية. وبعد وضع هذا البرنامج، ستتولى شؤون أمانته في المرحلة الأولى هيئة تمويل الدراسات والمشاريع في البرازيل، وفقا للاستعداد الذي أبدته في هذا الصدد جمهورية البرازيل.

٢ – تشجيع رسم وتطوير وتنسيق السياسات العامة الوطنية الهادفة إلى تعميم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها عناصر مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، والتي تشمل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتسعى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تشجيع بناء مجتمع للمعلومات والمعرفة يتسم بالشمول ويتمحور حول الإنسان ويتجّه نحو التنمية. وتعزيز استفادة الشباب والأطفال من الجنسين في البلدان الأيبيرية – الأمريكية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بحرية وأمان، ودعوة جميع البلدان إلى مضاعفة جهودها لضمان استخدام هذه الوسائل بشكل محمي ومكافحة انتهاك حقوق الطفل بجميع أشكاله، وخاصة استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٣ - استحداث خطة محددة لتعزيز الإدماج المهني وتشجيع روح المبادرة وتوسيع نطاق ضمانات العمل وتحسين نوعيته بالنسبة للشباب، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل عن بُعد.

٤ - دعم مبادرة الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية المتمثلة في تنظيم لقاء إيبيري - أمريكي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالتنسيق مع منتدى المسؤولين عن التعليم العالي والعلوم والابتكار، مرة كل سنتين، هدفه الإسهام في تنمية هذه المجالات في المنطقة وفي تبادل الممارسات الجيدة.

٥ - تشجيع احترام المعارف الموروثة والتقليدية والمحلية واسترجاعها، ولا سيما معارف الشعوب الأصلية الأيبيرية - الأمريكية والجماعات المنحدرة من أصل أفريقي، وتشجيع إدماجها في عمليات الابتكار.

٦ - تكليف الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية بإجراء دراسة تكون أساسا لإطلاق برنامج إيبيري - أمريكي يعرض على اجتماع محتمل بشأن الملكية الصناعية وتعزيز التنمية يُعقد في بوينس آيرس، يعطي زخما لتبادل المعلومات من خلال الربط بين قواعد البيانات العامة للملكية الصناعية باللغتين الإسبانية والبرتغالية ولتطوير أنشطة التدريب الموجودة وتشجيع نقل التكنولوجيا. وينبغي أن تتناول هذه الدراسة بشكل خاص مكاتب الملكية الصناعية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وقطاع الأعمال، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧ - تقييم التقدم المحرز في القاعدة المعرفية الأيبيرية - الأمريكية ودور منتدى المسؤولين عن التعليم العالي والعلوم والابتكار من أجل الإدماج المتسق للمبادرات والبرامج في هذا المجال، كتلك التي تنفذ في إطار برنامج التعاون العلمي والتكنولوجي وبرنامج التنقل الأكاديمي بابلو نيرودا وغيرهما. وتسجيل الحافز الذي وفره المنتدى الثالث لتعزيز النظم الوطنية لتقييم جودة برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها، باعتبار ذلك شكلا من أشكال الإسهام في رفع مستوى التعاون وفي الاعتراف الأكاديمي بفترات الدراسة، وفقا للقوانين السارية في كل بلد. وتوصية الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، ومنظمة الدول الأيبيرية - الأمريكية للتربية والعلوم والثقافة، والمجلس الجامعي الأيبيري - الأمريكي، بمواصلة دعمها وتأييدها للمنتدى، وتشجيع البحث عن مصادر تمويل عامة و/أو خاصة.

٨ - طلب مواصلة الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية تحليل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان الأيبيرية - الأمريكية والتعاون وتعزيز الحوار الذي تراه حكومات الدول الأعضاء مناسبا بشأن هذا الموضوع، متابعةً للولاية المنبثقة عن مؤتمر القمة الثامن عشر

المعقود في سان سلفادور ومع إيلاء الاهتمام الواجب، في جملة أمور، لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ولمساهمات كل من الاجتماع الاستثنائي لوزراء المالية الأيبيريين - الأمريكيين (بورتو، البرتغال)، واللقاء الدولي حول ''دور المصارف في إنعاش الاقتصادات الأيبيرية - الأمريكية'' (مدريد، إسبانيا)، ولقاء الخبراء الاقتصاديين بشأن ''الحوافز الكفيلة بإنعاش الاقتصادات الأيبيرية - الأمريكية بصورة مستدامة'' (سانتاندر، إسبانيا)، والحلقة الدراسية الأيبيرية - الأمريكية بشأن ''السياسات الاجتماعية في أوقات الأزمات'' (أسونسيون، باراغواي).

٩ - مواصلة التعاون مع الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتحالف الحضارات، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق استنتاجات المنتدى الثاني للتحالف، الذي عقد في اسطنبول في نيسان/أبريل من هذا العام. وفي إطار التعاون هذا، القيام من جديد بدعوة البلدان الأيبيرية - الأمريكية إلى الانضمام إلى مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات، إن لم تقم بذلك بعد.

١٠ - طلب بدء الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية في رسم استراتيجية إقليمية إيبيرية - أمريكية من أجل الحوار بين الثقافات، بالتعاون الوثيق مع الممثل السامي المعني بتحالف الحضارات والمشاركين في رعاية المبادرة والبلدان المعنية، تسهم في التحضير للمنتدى العالمي الثالث لتحالف الحضارات الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

١١ - الإقرار بما أسهم به اجتماع السلطات الرفيعة المستوى بشأن ''عدم التمييز والمساواة والتنوع'' الذي عقد في بوينس آيرس في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، وبهذا الخصوص، تأييد ما اتُفق عليه في الوثيقة الأساسية التي اعتمدت في ذلك الاجتماع.

١٢ - الإحاطة علما بانعقاد الحلقة الدراسية للقادة الشباب من الشعوب الأصلية والشباب المنحدرين من أصل أفريقي في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في برازيليا، والحلقة الدراسية المتعلقة بالتجارب الأيبيرية - الأمريكية في مجال السياسات العامة لتشجيع المساواة الإثنية العرقية المراعية للمنظور الجنساني في السلفادور في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - تسليط الضوء على إطلاق برنامج تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية وتعيين مدير لهذا البرنامج، واعتماد الطبعة الثالثة من تقرير التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية ونشرها.

١٤ - تكرار الالتزام بالتنمية الإقليمية المتكاملة والشاملة والمنصفة، مع مراعاة أهمية كفالة المعاملة التفضيلية للاقتصادات الصغيرة والأكثر هشاشة، ومن بينها اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية.

١٥ - إعادة تأكيد التزام مونتيفيديو بشأن الهجرة والتنمية باعتباره مرجعا لإدارة الهجرة الدولية، واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها وإبراز ما يقدمونه من إسهامات في مجتمعات المنشأ والمقصد. والتأكيد من جديد، في هذا السياق، على الأهمية الخاصة التي يكتسيها الاجتماع الثاني للمنتدى الأيبيري - الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية، الذي سيُعقد في السلفادور في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. والتشديد على أهمية استمرار التقدم في تنفيذ التزام مونتيفيديو وبرنامج عمل كوينكا، اللذين يتبين أنّ الإطار الأنسب لهما هو التعاون بين الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمركز الديمغرافي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمنظمة الدولية للهجرة، مع المشاركة الضرورية للأجهزة الوطنية المعنية بالهجرة في كل بلد.

١٦ - تأكيد الالتزام بتنفيذ ومتابعة السياسات العامة الشفافة والمنسقة والمراعية للمنظور الجنساني، في ظل الاحترام التام لحقوق الإنسان، من أجل التصدي لأعمال العنف وانعدام الأمن بين المواطنين، مع طلب اتخاذ الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية ما يلزم من الإجراءات لتنظيم المنتدى الأيبيري - الأمريكي الثالث بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٠.

١٧ - الترحيب بمبادرة إنشاء مرصد إيبيري - أمريكي للعدالة، التي قررتها اللجنة المفوضة من قبل مؤتمر وزراء العدل في البلدان الأيبيرية - الأمريكية، مع الإشادة بتوثيق العلاقات بين الشبكة الأيبيرية - الأمريكية للتعاون القانوني الدولي (إيبيررد) ووحدة التعاون القضائي الأوروبي (يوروجست) كأداة لمكافحة الجريمة المنظمة. والترحيب بالمبادرة التي اتخذها مؤتمر القمة القضائي الأيبيري - الأمريكي في مجال نزاهة السلطة القضائية وشفافيتها ومساءلتها.

١٨ - الترحيب بالأنشطة المتفق عليها في الإطار الأيبيري - الأمريكي للقيام، على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والأيبيري - الأمريكي، بإحياء الذكرى المئوية الثانية لحصول بلدان المنطقة الأيبيرية - الأمريكية على استقلالها. وتسليط الضوء على الجهود المبذولة والمبادرات الوطنية المتخذة لإحياء ذكرى استقلال الشعوب الأمريكية.

١٩ - إعادة تأكيد التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وخصوصا من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات العامة، وإعطاء الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية تعليمات بمتابعة التدابير المتخذة في هذا المجال.

٢٠ - تعزيز دور الدولة ومسؤوليتها، ورسم سياسات عامة مبتكرة تضمن للسكان، وبخاصة الأكثر ضعفا منهم، حقهم في الصحة، وتكريس موارد كبيرة للرعاية الصحية الأولية، وفقا لمبادئ الإنصاف والتضامن والعالمية والشمول والمشاركة. وتبادل الخبرات مع ما يترتب على ذلك من أثر في الحد من التفاوتات وفي الحصول على الرعاية الصحية وفي التعجيل ببلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - الوفاء بالالتزامات التي قطعت في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي الحادي عشر لوزراء الصحة بشأن ''الابتكار والرعاية الصحية الأولية''؛ ودعم إنشاء فريق عامل مكون من السلفادور والبرتغال والأرجنتين، يتولى وضع خطة العمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، اللازمة لتطوير وترسيخ النظم الصحية المتكاملة، التي ستقدم إلى جميع البلدان الأعضاء لتنظر فيها.

٢٢ - متابعة عملية التصديق على الاتفاق الأيبيري - الأمريكي المتعدد الأطراف المتعلق بالضمان الاجتماعي، المبرم في مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات، ليتسنى دخوله حيز النفاذ وتوقيع الاتفاق الخاص بتطبيقه، الذي تمت الموافقة على نصه في المؤتمر السابع للوزراء وكبار المسؤولين عن الضمان الاجتماعي. والموافقة على ''الاستراتيجية الأيبيرية - الأمريكية للسلامة والصحة في مكان العمل''، وحث المنظمة الأيبيرية - الأمريكية للضمان الاجتماعي على مواصلة الأعمال الهادفة إلى تطويرها وتنفيذها. والإحاطة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل سان سلفادور فيما يتعلق بحالة المسنين في المنطقة، والحث على مواصلة العمل لتنفيذها.

٢٣ - تقدم كل بلد من البلدان في تحديد وتحقيق أهداف عام ٢٠٢١ المتفق عليها في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي التاسع عشر للتعليم، وفي إيجاد آليات تمويلها التي ستعرض على مؤتمر القمة العشرين لرؤساء الدول والحكومات.

٢٤ - التركيز على إطلاق تجربة برنامج التنقل الأكاديمي بابلو نيرودا الرائدة، على أمل أن يتطور بشكل شامل اجتماعيا، مع التصميم على تقييم أثر البرنامج في التبادل الفعلي للمتخرجين فيما بين بلدان المنطقة الأعضاء فيه.

٢٥ - توجيه الشكر إلى حكومة شيلي على مساهمتها في إنشاء وتشغيل الصندوق الأيبيري - الأمريكي لتنمية الطفل، التي تمثلت في تنفيذ ثمانية مشاريع محددة في اثني عشر بلدا في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية ذات صلة بتعزيز النظم الشاملة لحماية الطفل يكتمل إنجازها في عام ٢٠١٠. والتركيز على أهمية تنفيذ البرنامج التدريبي في مجال السياسات المتعلقة بالطفل.

٢٦ - الإحاطة علما بإطلاق الخطة الأيبيرية - الأمريكية للتعاون والتكامل بين الشباب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة الشباب، وتوطيد أركان المؤسسات، وتنفيذ وإنجاز الاتفاقية الأيبيرية - الأمريكية المتعلقة بحقوق الشباب، ومواصلة دعم استراتيجية تنفيذ الخطة المذكورة.

٢٧ - اعتبار تقييم أثر السياسات في مجالي الابتكار والمعرفة على الشؤون الجنسانية والعرقية مسألة أساسية، وذلك لضمان تكافؤ الفرص في ممارسة العلوم والتكنولوجيا.

٢٨ - إعادة تأكيد إدانتنا الشديدة للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالبشر، الذي تتعرض له النساء بصورة خاصة ولا سيما الفتيات. والترحيب بإطلاق الحملة الأيبيرية - الأمريكية المناهضة للعنف ضد المرأة التي دفع إليها بعض حكوماتنا، بالتعاون مع الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية والمنظمة الأيبيرية - الأمريكية للشباب. وعقد الأمل على إنجاح هذه الحملة في توعية المجتمع الأيبيري - الأمريكي بمشكلة على هذا القدر من الخطر وعلى إسهامها، مع مبادرات أخرى ولا سيما حملة الأمين العام للأمم المتحدة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، في تضافر الجهود حتى يتسنى لجميع البلدان اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لإساءة معاملة النساء. والتشديد، في هذا الصدد، على أن غواتيمالا كانت أول بلد أطلق هذه الحملة، في إطار مجلس التماسك الاجتماعي وبدعم من الأمم المتحدة.

٢٩ - الإحاطة علما بالتقدم المحرز في برنامج إدارة الموارد المائية في إطار مؤتمر مديري المياه الأيبيريين - الأمريكيين، والإشادة بإقامة الحلقة الدراسية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والمياه.

٣٠ - الإحاطة علما بالمبادرة الوطنية التي اتخذتها إكوادور والمسماة ''ياسوني آي تي تي'' لتحقيق أهداف منها استكشاف وتنمية مصادر الدخل البديلة، وتقليص الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، وترشيد حفظ التنوع البيولوجي.

٣١ - الإحاطة علما باستنتاجات الاجتماع الثامن للمسؤولين عن المرور وسلامة الطرق، الذي عقد في سانتياغو، شيلي، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، باعتباره أداة لتحسين سلامة الطرق في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية من خلال الجهود المبذولة لجمع البيانات الموثوق بها عن حوادث المرور، ورسم السياسات والتشدد في إصدار رخص قيادة المركبات.

٣٢ - الإحاطة علما بنتائج اللقاء الأول لبلدان المنطقة الأيبيرية - الأمريكية وبلدان منطقة البحر الكاريبي بشأن سلامة الطرق، المسمى ''حماية حياة الناس''، وتوصية الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية بمواصلة دعم تنفيذ مبادئ مدريد. والتأكيد أيضا على أهمية إنشاء الرابطة الأيبيرية - الأمريكية لسلامة الطرق ومبادرة تشجيع إنشاء اتحاد إيبيري - أمريكي لضحايا حوادث المرور، والإشادة بتنظيم الاجتماع الثاني لبلدان المنطقة الأيبيرية - الأمريكية

وبلدان منطقة البحر الكاريبي بشأن سلامة الطرق الذي سيعقد في المكسيك في عام ٢٠١١، والتماس تعاون الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية في تنظيمه.

٣٣ – طلب مواصلة الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية والبرنامج الأيبيري – الأمريكي للتعاون بين الوكالات من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمل على استكشاف ونقل الممارسات الجيدة في مجال السياسات العامة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما في مجال الابتكار التكنولوجي والإدارة، وعلى توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل قطاعات أخرى مثل شركات الإنتاج الاجتماعي. والإشادة بالعمل المنجز في إطار مشروع إيبيركواليتاس ومن قبل الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية بشأن نشر عمليات التصديق على الجودة استنادا إلى معيار الأيزو ٩٠٠١ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء تعليمات للأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية بالبحث عن الصيغ الكفيلة بتوسيع نطاق عمليات التصديق، شريطة أن تطلبها الدول الأعضاء.

٣٤ – تأكيد الالتزام، الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الأيبيري – الأمريكي الأول لوزراء الاتصالات، بتشجيع استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الاضطلاع بمبادرات مشتركة، وإبراز الإرادة الصريحة للبلدان المشاركة في المؤتمر المذكور لإدراج قطاع الاتصالات ضمن اختصاصات مؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات.

٣٥ – الإقرار بخطة العمل لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها إسهاما مهما في النهوض بإمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل إقامة مجتمع معلومات شامل ينصب على التنمية ويتمحور حول الإنسان، سعيا لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحد من الفقر في المنطقة.

٣٦ – التشديد على العمل المنجز في إطار مشروع ”تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاندماج الاجتماعي“ في تحديد الممارسات الجيدة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات مثل تربية المواشي والتعليم والسياحة، وهي ممارسات ستتيح توسيع نطاق تطبيق البرنامج والوصول إلى القطاعات الاقتصادية الأقل نموا.

٣٧ – التشجيع على إيلاء المزيد من الأهمية للسياحة في الاقتصادات الأيبيرية – الأمريكية، مع التركيز على السياسات العامة وعلى الاستثمار في التدريب الجيد النوعية والابتكار والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة في قطاع السياحة.

٣٨ - الترحيب باعتماد الميثاق الأيبيري - الأمريكي لمشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة، الذي اتُفق عليه في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي الحادي عشر لوزراء الإدارة العامة وإصلاح الدولة، والذي يشجع السلوك الأخلاقي في الإدارة العامة ويرفع مستوى القدرات المؤسسية اللازمة لضمان الحكم الديمقراطي وتحقيق أهداف التنمية الشاملة في ظل العدالة والإنصاف الاجتماعي والتنسيق الفعال للتعاون في هذه المجالات.

٣٩ - الترحيب بإنجاز الطبعة الثانية من برنامج دبلوم المدرسة الأيبيرية - الأمريكية للحكم والسياسات العامة، ''صياغة وتقييم السياسات العامة والابتكار''، وفقا للتوجيهات الصادرة عن اجتماع وزراء الرئاسة ونظرائهم.

٤٠ - مواصلة التشجيع على إنشاء المركز الافتراضي الأيبيري - الأمريكي للدراسات من أجل السلام والأمن الدوليين، وفقا لما اتفق عليه في مؤتمري القمة في سانتياغو، شيلي، وسان سلفادور، لتيسير نقل المعلومات والدراسات والخبرات الأكاديمية وإقامة اتصالات دائمة بين كليات الدفاع الأيبيرية - الأمريكية، والاستفادة من ميزات الشبكة الافتراضية وتكنولوجيا المعلومات الجديدة.

٤١ - تأكيد نتائج الاجتماع السابع لمديري الأكاديميات والمعاهد والمدارس الدبلوماسية الأيبيرية - الأمريكية، الذي عقد في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في لشبونة، ولا سيما أهمية الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة، ''الابتكار والمعرفة''، كأداة لتأهيل الدبلوماسيين وتدريبهم.

٤٢ - دعم قرار مديري الأكاديميات والمعاهد والمدارس الدبلوماسية الأيبيرية - الأمريكية وضع منهاج مشترك يتيح تبادل الخبرات والأساليب المبتكرة لنقل المعرفة إلى الدبلوماسيين الأيبيريين - الأمريكيين، مما يسمح لهم بالاستفادة من التدريب المهني المستمر.

٤٣ - الترحيب بالقرار المتخذ بإصدار مجلة نصف سنوية تتناول القضايا الدولية الراهنة، وتهدف إلى نشر أعمال طلاب الأكاديميات والمعاهد الدبلوماسية.

٤٤ - تسليط الضوء على إنجاز الدورة التخصصية السنوية الرابعة للدبلوماسيين الأيبيريين - الأمريكيين الشباب في لشبونة، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، التي تولى تنسيقها المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية في الجمهورية البرتغالية بدعم مالي من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية ومن الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية.

٤٥ - التشديد على التقدم المحرز في سبيل منح جائزة إيبيرية - أمريكية للمبتكرين من أصحاب الأعمال الحرة، امتثالا لولاية مؤتمر القمة المعقود في السلفادور.

٤٦ - الترحيب، في إطار تطبيق خطة العمل المنبثقة عن الميثاق الثقافي الأيبيري - الأمريكي، بعقد المؤتمر الثاني للثقافة الأيبيرية - الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر في ساو باولو، البرازيل، المخصص للثقافة والتحول الاجتماعي، والترحيب أيضا بعقد المؤتمر الثالث في ميديلين، كولومبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٧ - تأكيد النتائج الإيجابية للمؤتمر الأيبيري - الأمريكي الثاني عشر المعني بالثقافة، الذي تناول موضوع ''الإسبانية والبرتغالية، لغتان مشتركتان وأداتان للهوية والإبداع والتعددية الثقافية''، وحثّ وزراء الثقافة على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

٤٨ - الموافقة على تحويل مبادرة إيبيروركويستاس للشباب إلى برنامج إيبيري - أمريكي، والتنويه بعمل كل من المايسترو الفتزويلي خوسيه أنطونيو أبرو، والمؤسسة الحكومية للنظام الوطني لأوركسترات الشباب والأطفال في فتزويلا، والبلدان المشاركة في البرنامج، لإسهاماتهم في إثراء الملتقى الموسيقى الأيبيري - الأمريكي، والترحيب بإنشاء الأوركسترا الأيبيرية - الأمريكية للشباب.

٤٩ - الإقرار بميزة مبادرات البلدان الأيبيرية - الأمريكية لتعليم البرتغالية في البلدان الناطقة بالإسبانية والإسبانية في البلدان الناطقة بالبرتغالية، المتخذة على الصعيد الثنائي أو في إطار عمليات التكامل الإقليمي، اقتداءً بمثال بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. والاستفادة من استعداد البلدان الناطقة بالبرتغالية في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية لتطوير واتخاذ إجراءات لتدريب مدرّسي البرتغالية، من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، في النظم التعليمية للبلدان التي تدرَّس فيها البرتغالية كلغة أجنبية إلزامية أو التي تدرَّس فيها المواد التعليمية باللغتين الإسبانية والبرتغالية. والتأكيد، في هذا السياق، على استعداد معهد كاموينس للإسهام في تحقيق هذا الهدف وإتاحته مجموعة متنوعة من المراجع الرقمية والتدريبية في مركزه الافتراضي.

٥٠ - تكليف الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية بإعداد دراسة تقيِّم البرنامج الأيبيري - الأمريكي للتعاون في مجال المكتبات العامة، بالاشتراك مع المركز الإقليمي للترويج للكتاب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإسبانيا والبرتغال، وفي إطار الدليل العملي.

٥١ - الإقرار بعمل برنامج إيبيرميديا لتوسيع نطاق توزيع السينما الأيبيرية - الأمريكية وعرضها وتسويقها في التلفزيونات العامة الأيبيرية - الأمريكية، وطلب اتخاذ البلدان الأعضاء ما يلزم من الإجراءات لتعزيز هذا البرنامج.

٥٢ - الإقرار بأن البرنامج الوثائقي الأيبيري - الأمريكي DOCTV هو أحد برامج مؤتمر السلطات السمعية البصرية والسينمائية في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية، الذي يضم المسؤولين

عن المواد السمعية البصرية والتلفزيونات العامة وجمعيات المنتجين المستقلين في البلدان الأيبيرية – الأمريكية، ويسعى إلى تنفيذ سياسات عامة متكاملة لتعزيز إنتاج الأفلام الوثائقية التلفزيونية مع ضمان بثها.

٥٣ – طلب قيام الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية، متابعةً للتدابير المدرجة في الوثيقة المعنونة ''تعزيز القدرات المؤسسية للمؤتمر الأيبيري – الأمريكي''، التي اعتمدت في مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية الثامن عشر، بتقديم مقترحات ملموسة في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق قدر أكبر من التنظيم والتنسيق والترشيد والتشغيل الأمثل للمؤتمر الأيبيري – الأمريكي.

٥٤ – إعطاء تعليمات للأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية بأن تعدّ في عام ٢٠١٠ اقتراحا لوضع دليل تشغيلي جديد للتعاون الأيبيري – الأمريكي يشتمل، في جملة أمور، على الجوانب الهيكلية والإدارية للبرامج والمبادرات والمشاريع المعتمدة، ودور المسؤولين عن التعاون والأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية، وعلى استعراض لاستراتيجية التعاون الأيبيرية – الأمريكية المعتمدة في عام ٢٠٠٧ في مؤتمر القمة في سانتياغو، شيلي، من أجل تعزيز التعاون الأيبيري – الأمريكي في المستقبل.

٥٥ – تكليف الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية أيضا بإجراء دراسة، بالتشاور مع البلدان الأعضاء، لتحليل صلاحية الصكوك والاتفاقات، وعند الاقتضاء، قياس مدى ملاءمة وجدوى تعديل الجانب المتعلق بالتعاون من اتفاقي باريلوتشي وسانتا كروز دي لا سييرا، وبالاستناد إلى الاستنتاجات التي تتوصل إليها، اقتراح إصلاحات لتعزيز التعاون الأيبيري – الأمريكي.

٥٦ – طلب سعي الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية إلى ترشيد عدد المبادرات التعاونية والعمل على تحويل أغلبية تلك التي قدِّمت منها إلى مؤتمرات قمة سابقة، إلى برامج تُطرح على مؤتمرات القمة أو إدراجها في تلك البرامج، وذلك في فترة زمنية معقولة ووفقا للدليل العملي للتعاون الأيبيري – الأمريكي.

٥٧ – اعتبار المبادرة الأيبيرية – الأمريكية للمشاريع السياحية بحكم المنجزة.

٥٨ – طلب تقديم الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية اقتراحا بزيادة الموارد المخصصة من الميزانية العادية ومواردها الخاصة الأخرى لبرنامج تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب أو للبرامج الأخرى التي يقررها المسؤولون عن التعاون، والسعي إلى الوصول بتلك الزيادة إلى نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١١ و ١٠ في المائة في عام ٢٠١٢.

٥٩ - دعم البرامج والمبادرات الثقافية التي تطلب هذا الدعم في تطبيق معيار الحصص المتباينة، تماشيا مع الاقتراح الذي وافق عليه المؤتمر الأيبيري - الأمريكي الثاني عشر المعني بالثقافة.

٦٠ - الإشادة بمبادرة المكسيك بتوجيه الدعوة، إلى جانب لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى المسؤولين عن التعاون الأيبيري - الأمريكي للمشاركة في منتدى الحوار بشأن سياسات التعاون من أجل التنمية، الذي عقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر في مكسيكو.

٦١ - توجيه الشكر إلى حكومات كل من الأرجنتين والبرازيل وإسبانيا والمكسيك والبرتغال لدعمها الحاسم لتنظيم الحلقات الدراسية بشأن الابتكار والمعرفة، التي انبثقت عنها آراء أساسية لتناول الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة المعقود في إستوريل.

٦٢ - الموافقة على قائمة الاجتماعات الوزارية القطاعية العشرة التي ستعقد في الأرجنتين في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية العشرين لرؤساء الدول والحكومات، وهي: الإدارة العامة؛ والزراعة؛ والثقافة؛ والتعليم؛ والشؤون الجنسانية؛ والأطفال والمراهقون؛ والصحة؛ والعمل؛ والسياحة؛ والإسكان والتنمية الحضرية. والموافقة أيضا على عقد الاجتماعات الوزارية القطاعية التالية في عام ٢٠١٠: العدل، في المكسيك؛ والشباب، في الجمهورية الدومينيكية؛ والبيئة، في غواتيمالا؛ والرئاسة، في البرتغال.

٦٣ - طلب مواصلة الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية تنظيم أيام التعاون الأيبيري - الأمريكي، بالنظر إلى النتائج الجيدة للأيام التي نظمت في بيرو وغواتيمالا.

٦٤ - الإحاطة علما بإقرار المنتدى الأيبيري - الأمريكي الرابع للحكومات المحلية، الذي عقد في لشبونة يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، للميثاق الأيبيري - الأمريكي للحكم الذاتي المحلي، الذي يتضمن مقترحات لتحقيق اللامركزية الإدارية والسياسية للبلديات الأيبيرية - الأمريكية.

٦٥ - توجيه الشكر والتهنئة إلى د. ميغيل حكيم سيمون، أمين التعاون الأيبيري - الأمريكي، الذي أسهم على مدى أربع سنوات في تعزيز التعاون الأيبيري - الأمريكي، مما هيأ الأسس لتعزيز الشفافية ولنشر ما تقوم به الجماعة الأيبيرية - الأمريكية من أنشطة وما تبذله من جهود في مجال التعاون.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

بيانات خاصة قدّمها أعضاء المؤتمر الأيبيري – الأمريكي واعتُمدت في مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر

بيان خاص مقدم من رئاسة المؤتمر بشأن الحالة في هندوراس

قام رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعون في إستوريل، البرتغال، ببحث الوضع في جمهورية هندوراس، بما في ذلك الانتخابات التي أجريت فيها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتيحت لهم فرصة الحصول على معلومات عن الوضع في هذا البلد والاطلاع على كيفية قراءة حكومة هندوراس له.

إن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية يدينون الانقلاب في هندوراس ويعتبرون الانتهاكات الجسيمة لحقوق شعب هندوراس وحرياته الأساسية أمرا مرفوضا. وفي هذا السياق، يعتبرون إعادة الرئيس خوسيه مانويل زيلايا إلى المنصب الذي انتُخب ديمقراطياً لشغله، وذلك حتى استكمال فترة ولايته الدستورية، خطوةً أساسية من أجل عودة الحياة الطبيعية الدستورية.

يطالب رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية بشدة بوقف المضايقات التي تتعرض لها السفارة البرازيلية في تيغوسيغالبا، وبضمان حرمتها وحصانة الأشخاص الذين هم تحت حمايتها، وضمان حرية حركة موظفيها وحركة جميع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في هندوراس، مع التقيد الصارم باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وسيواصل رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية الإسهام بفعالية في البحث عن حل يتيح بدء حوار وطني في هندوراس وإعادة النظام الديمقراطي إلى شعبها.

يعلن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية التزامهم الراسخ بالدفاع عن المبادئ الديمقراطية في جميع البلدان الأيبيرية – الأمريكية لمنع أي محاولة لزعزعة استقرار الحكومات المنتخبة بصورة مشروعة.

بيان خاص بشأن قضية جزر مالفيناس

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر: نعيد تأكيد ضرورة استئناف حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات في أقرب وقت ممكن لإيجاد حل عاجل للنزاع حول السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، في إطار قرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية.

بيان خاص لدعم مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

نكرر إدانتنا التامة لأي عمل إرهابي باعتباره عملا إجراميا لا مبرر له، ونعيد تأكيد التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مع التقيد الصارم بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتحقيقا لذلك سنعمد، من بين إجراءات أخرى، وكلما اقتضى الأمر، إلى تعزيز تشريعاتنا الوطنية وتشجيع قيام تعاون دولي نشط وفعال لمنع جميع مظاهر هذه الآفة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها والقضاء عليها. ونتعهد أيضا بأن تتخذ التدابير الكفيلة بمنع تمويل وتحضير أي عمل إرهابي وتجريمهما والقضاء عليهما، وبعدم توفير ملاذ للمحرضين على الأنشطة الإرهابية أو لمموليها أو مرتكبيها أو الداعين إليها أو المشاركين فيها، وفقا للإطار القانوني الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية المبرمة بهذا الخصوص والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة.

نعيد تأكيد التزامنا باستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ونكرر الإعراب عن تصميمنا على تطبيق المبادئ الواردة فيها واتخاذ جميع الإجراءات المتوخاة فيها باعتبارها أنجع وسيلة لوضع حد لخطر الإرهاب، وفي الوقت نفسه ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون ولحقوق الإنسان. ونقدّر أيضا العمل الذي قام به فريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية عن طريق نشر وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل تطبيقها بشكل كامل.

نعيد تأكيد ضرورة عدم السماح لمرتكبي الأعمال الإرهابية بالإفلات من العقاب، ونحث جميع الدول على التعاون تعاونا تاما في مكافحة الإرهاب وفقا لأحكام القانون الدولي، وبخاصة مع الدول التي تُرتكب الأعمال الإرهابية على أراضيها أو ضد مواطنيها، من أجل الكشف عن الذين يقومون بدعم الأعمال الإرهابية أو تيسير تمويلها أو التخطيط لها أو تحضيرها أو ارتكابها، أو بتوفير ملاذ آمن لمرتكبيها، أو يشاركون أو يزمعون على المشاركة فيها، والقبض عليهم ورفض توفير ملاذ آمن لهم وتقديمهم إلى العدالة استنادا إلى مبدأ المحاكمة أو التسليم وإلى التشريعات السارية في تلك الدول.

نعرب عن تضامننا مع ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومع أسرهم، أينما وقعت هذه الأعمال وبصرف النظر عن أولئك الذين شاركوا فيها وارتكبوها وقاموا برعايتها وتمويلها، وعن الدوافع التي اتُخذت ذريعة لارتكاب مثل تلك الجرائم.

نحث جميع الدول على أن تكفل، وفقا للقانون الدولي، عدم استخدام ممولي الأعمال الإرهابية أو مرتكبيها أو منظميها أو القائمين برعايتها صفة اللاجئ أو اللاجئ السياسي استخداما غير قانوني، وعدم الاعتراف بالتذرع بالدوافع السياسية لرفض طلبات تسليم الأشخاص المطلوبين للعدالة لغرض البت في مسؤوليتهم عن أعمال إرهابية.

نعيد تأكيد البيانات الخاصة بشأن الإرهاب المعتمدة في مؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، ونستنكر عدم توجيه تهمة الإرهاب إلى المسؤول عن الهجوم الإرهابي على إحدى طائرات الخطوط الجوية الكوبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، الذي أودى بحياة ٧٣ من المدنيين الأبرياء، وعدم محاكمته ونؤيد المساعي الرامية إلى تسليمه أو تقديمه إلى العدالة.

نعيد تأكيد أهمية تسليم المجرمين باعتباره أداة أساسية في مكافحة الإرهاب، ونحث الدول التي تلقت طلبات لتسليم إرهابيين قدمتها دول أعضاء في الجماعة الأيبيرية – الأمريكية، على الشروع في النظر في تلك الطلبات على النحو الواجب، مع التقيد التام بالإطار القانوني المنطبق في هذا المجال.

ندعو إلى أن تنظر جميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، في إمكانية الانضمام على وجه السرعة إلى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب، للوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن تلك الصكوك، وكذلك إلى جميع الاتفاقات الدولية التي تلزمها بتقديم المساعدة القضائية ومحاكمة أولئك الذين يمولون الأعمال الإرهابية والمسارعة إلى إنزال العقوبة الملائمة بهم، ولا سيما الأعمال التي تستهدف وسائل النقل العام للبضائع أو الركاب أو ضد الممثليات الدبلوماسية أو المنشآت السياحية أو غيرها من المرافق العامة، والذين يقومون برعايتها والمشاركة فيها وارتكابها، وذلك مع التقيد دائما بشكل صارم بالقانون الدولي ومع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتشريعات الوطنية لكل دولة.

سنواصل العمل على اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة والمتماشية مع التزامات كل منا بموجب القانون الدولي من أجل حظر التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية بموجب القانون ومنع مثل تلك الأعمال.

نطلب من الدول أن تتعاون في إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي وإبرامها، وحل المسائل التي لا تزال تشكل عقبة أمام التوصل إلى تلك الاتفاقية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتعريف القانوني للأعمال التي تشملها الاتفاقية وتحديد نطاقها حتى يسنى استخدامها كأداة فعالة لمكافحة الإرهاب. ونتعهد بمواصلة

التعاون الفعال مع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة من أجل منع الإرهاب ومكافحته.

سنعمل من أجل أن يؤدي تضامن المجتمع الدولي إلى إنشاء آلية عملية، في إطار الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة الدولية لضحايا الإرهاب. ونرحب بالندوة الدولية المعنية بتقديم المساعدة لضحايا الإرهاب التي عقدت في أيلول/سبتمبر الماضي بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، باعتبارها خطوة إيجابية في هذا الشأن.

بيان خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق ما يسمى بقانون هيلمز – بيرتون

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

إذ نضع في اعتبارنا الإشارات إلى هذا الموضوع في الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابقة لرؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، وإدراكا منا لأهمية إعادة تأكيد مضمون البيانات التي اعتمدتها مؤتمرات القمة في سالامانكا ومونتيفيديو وسانتياغو وسان سلفادور التي تحمل العنوان نفسه واستكمالها، عند الشروع في معالجة موضوع ''الابتكار والمعرفة'' الذي تناوله مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر، نعيد مرة أخرى، في إطار الدفاع عن التبادل الحر والممارسة الشفافة للتجارة الدولية، تأكيدنا أن من غير المقبول تنفيذ تدابير قسرية انفرادية تضر بمصلحة الشعوب وتمنعها من الإفادة من ثمار التعاون الدولي في مجال الابتكار والمعرفة والاستفادة التامة منها، وتعرقل عمليات التكامل.

نكرر الإعراب عن رفضنا القاطع لتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي مثل قانون هيلمز – بيرتون، ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتنفيذ هذا القانون.

نطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتثل لأحكام القرارات الثمانية عشر المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

بيان خاص بشأن ترشيح البرتغال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تولي بلدان المؤتمر الأيبيري – الأمريكي أهمية كبرى لانتخاب أعضائها في مناصب رئيسية في المنظمات الدولية، الأمر الذي يتيح تعزيز مكانة جماعة البلدان الأيبيرية – الأمريكية.

وفي هذا الصدد، تعرب هذه البلدان عن ارتياحها لترشيح البرتغال وبلدان إيبيرية – أمريكية أخرى لتشغل في مجلس الأمن للأمم المتحدة منصب عضو غير دائم (لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢) ستجرى الانتخابات لشغله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

بيان خاص بشأن تحالف الحضارات

إن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

يكررون دعمهم للمبادرة المسماة ''تحالف الحضارات'' التي اقترحها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ رئيس الحكومة الإسبانية، خوسيه لويس رودريغيس ثاباتيرو، وشارك في تقديمها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، والتي تنفذ منذ عام ٢٠٠٥ واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة الآن قرارا توافقيا بشأنها. وتهدف مبادرة تحالف الحضارات إلى تعزيز السياسات والمبادرات الرامية إلى تحسين الحوار والعلاقات بين الثقافات المختلفة كشكل من أشكال حفز التقارب والتوافق في الآراء بين الدول ومختلف المجتمعات غير المتجانسة.

وتسترشد الأنشطة المنفذة في إطار تحالف الحضارات بالمقترحات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى، المكوّن من ٢٠ خبيرا من مناطق شتى من أجل إعداد دراسة/تقرير توفر الأسس النظرية للمبادرة منذ عام ٢٠٠٦، والذي يولي الأولوية للتعليم والشباب ووسائط الإعلام والهجرة.

ويرحب رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية بانضمام أكثر من مائة دولة ومنظمة دولية إلى تحالف الحضارات من خلال ''مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات''. ويرحبون أيضا بمبادرة البرازيل المتمثلة في تنظيم المنتدى الثالث لتحالف الحضارات في ريو دي جانيرو يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠، في أعقاب نجاح انعقاد منتدبي مدريد في عام ٢٠٠٨ واسطنبول في عام ٢٠٠٩. ويشددون في هذا السياق على أهمية مشاركة جميع البلدان الأيبيرية – الأمريكية في منتدى ريو دي جانيرو في أيار/مايو ٢٠١٠، ويدعون الدول التي لم تنضم بعد إلى عضوية مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات للقيام بذلك، وذلك بإرسال استمارة الانتساب ذات الصلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، أو ممثله السامي في مقره في لشبونة.

كما يعربون من جديد عن تأييدهم لمقترحات الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتحالف الحضارات، جورج سامبايو، الداعية إلى ترسيخ أركان البعد العالمي لهذه المبادرة ومنظورها الشامل، وتعميق توازنها الإقليمي فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا.

يعربون عن دعمهم للعمل الذي أنجزته مبادرة تحالف الحضارات، مسلّمين بأهمية الأنشطة المتصلة بها التي تنفذها الدول والمنظمات الدولية المختلفة التي تتألف منها مجموعة أصدقاء التحالف، ولا سيما اليونسكو.

يرحبون باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار المتعلق بتحالف الحضارات، الذي يعبر عن دعم المجتمع الدولي للمبادرة والعمل المنجز، ويسلّم بأهمية مجموعة أصدقاء التحالف ويشجعها على مواصلة الجهود التي تبذلها بتنفيذ مشاريع عملية في مجالات الشباب والتعليم ووسائط الإعلام والهجرة، وذلك بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وكبار رجال الأعمال.

بيان خاص بشأن التعاون من أجل التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

نسلّم بأهمية تعزيز الدعم السياسي المقدم لموضوع البلدان المتوسطة الدخل في جدول أعمال التنمية الدولية وتوسيع نطاقه والسهر على الامتثال للالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات إسبانيا والسلفادور وناميبيا وتنفيذها على وجه السرعة.

نعتبر أن بلدان أمريكا اللاتينية بعيدة كل البعد عن التجانس وأن تصنيف ''الدخل المتوسط'' لا يعكس واقعها الاجتماعي بالشكل الملائم. إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأيبيرية – الأمريكية النامية متنوع جدا، الأمر الذي يقتضي من الجهات المانحة الدولية توفير تعاون مركّز يتماشى مع مستويات وأحوال التنمية في البلدان المستفيدة وتراعى فيه، عند تخصيص الموارد، معايير إضافية غير الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

نعتبر أن من الضروري، في هذا السياق، السهر على تنفيذ القرار المتعلق بالتعاون من أجل التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي اعتُمد بدون تصويت في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومواصلة السعي إلى وضع خطة عمل شاملة، في الوقت المناسب، لتحقيق التعاون مع هذه المجموعة من البلدان.

نحث الدول المتقدمة النمو والوكالات الدولية على تعزيز تعاونها مع البلدان المتوسطة الدخل لاستكمال جهودها الوطنية لمكافحة الفقر بصورة فعالة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسرعة.

نقرر، برعاية البلدان التي استضافت المؤتمرات الدولية السابقة المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل، مواصلة دعم الأعمال ذات الصلة بهذه المبادرة في جدول أعمال التنمية الدولية لمناقشة الإنجازات وتحديد الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها، بما في ذلك الدعوة في الوقت المناسب إلى عقد المؤتمر الدولي المقبل للبلدان المتوسطة الدخل.

بيان خاص بشأن مكافحة الفساد

إن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر، يؤكدون:

أن الفساد لا يزال يشكل تهديدا للتماسك الاجتماعي، مما يجعل رفع مستوى التعاون بين بلدان الجماعة الأيبيرية – الأمريكية أمرا لا بد منه لتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية التي تضمن فعالية التدابير والإجراءات المتخذة لمنع أعمال الفساد ومعاقبة مرتكبيها والقضاء عليها.

أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تضم الآن ١٤١ دولة طرفا، تمثل أكبر تقدم محرز في مجال وضع القوانين على الصعيد الدولي لمكافحة الفساد، إذ إنها تشجع على وضع تدابير وقائية منه، وتضمن تجريمه وتنفيذ القانون بشأنه، وتعزز التعاون الدولي والمساعدة التقنية لمكافحته، ولا سيما في استرداد الأصول التي تشكل موارد لا تستطيع الدول استثمارها على الصعيد الاجتماعي.

أن قرارات هامة اتُخذت في إطار المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي انعقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في الدوحة، قطر، مثل اعتماد آلية استعراض ومتابعة فعالة وشفافة ونزيهة وشاملة تكمّل آليات المتابعة الإقليمية والدولية القائمة.

أن دعم أعمال آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد المبرمة في إطار منظمة الدول الأمريكية مسألة ذات أولوية، فهذه الاتفاقية تمثل ثمرة للتعاون الإقليمي لمنع ظاهرة الفساد ومكافحتها.

بيان خاص بشأن مبادرة ياسوني آي تي تي

إن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

يشيدون بمبادرة ياسوني آي تي تي التي اتخذتها إكوادور، باعتبارها تدبيرا طوعيا فعالا للتصدي لمشكلة تغير المناخ وضمان المحافظة على أحد أهم الأماكن في العالم من حيث التنوع البيولوجي.

وستقوم إكوادور بموجب هذه المبادرة بالتوقف عن استغلال ٨٤٦ مليون برميل من النفط الذي يستخرج من منتزه ياسوني الوطني، مما سيحول دون انبعاث ٤٠٧ ملايين طن متري من الكربون نتيجة حرق هذا الوقود الأحفوري.

وستسهم هذه المبادرة في تعزيز احترام ثقافات الشعوب الأصلية المعزولة التي تعيش في منتزه ياسوني، وفي تحقيق التنمية الاجتماعية والحفاظ على الطبيعة والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

بيان خاص بشأن تغير المناخ

إن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

يكررون تأكيد اعتقادهم بأن تغير المناخ هو أحد أكثر تحديات اليوم إلحاحا التي تستلزم ردا عالميا فعالا وفوريا يقوم على العدالة والإنصاف. ويشددون على أن التصدي لتغير المناخ ضرورة حتمية يجب أن تكون متوافقة تماما مع النمو الاقتصادي المستدام ومكافحة الفقر وأن تستجيب بالشكل الملائم لضرورات التكيف مع آثار تغير المناخ، ولا سيما تكيف الدول النامية الأكثر تأثرا بهذا التغير. ولا يجوز التذرع بالأزمة الاقتصادية والمالية الحالية للتقاعس عن مكافحة آثار تغير المناخ وتتعهد البلدان الأيبيرية – الأمريكية بالمشاركة بفعالية في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفي الاجتماع الخامس للدول الأطراف في بروتوكول كيوتو الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، تتعهد هذه البلدان بأن تتعاون من أجل التوصل إلى اتفاق دولي شامل وطموح ومتوازن في كوبنهاغن لمواجهة تغير المناخ وتبعاته.

تؤكد البلدان الأيبيرية – الأمريكية على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وعلى قدرات كل منها. ويجب أن تحدد جميع الدول المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية، وفقا لقدراتها، أهدافا وطنية جديدة وطموحة ومحددة كميا في مجال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المدى المتوسط. ومن جهتها، ستسهم البلدان النامية في التخفيف من أثر تغير المناخ بوسائل متناسبة مع ظروفها الوطنية يدعمها تدفق كاف من التمويل والتكنولوجيا. وينبغي أن تُبذل هذه الجهود لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تجنب ارتفاع درجة حرارة الأرض أكثر من درجتين مئويتين قبل نهاية القرن، وتنفيذ توصيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

تشدد البلدان الأيبيرية – الأمريكية على أن الاتفاق الذي سيعتمد في مؤتمر كوبنهاغن يجب أن يجسد الركائز المتمثلة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتمويل مواجهتها ونقل التكنولوجيا المتصلة بها، وأن يقيم توازنا دقيقا فيما بينها.

تشدد البلدان الأيبيرية – الأمريكية على أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ والتكيف معها يجب أن تدعمها تدفقات مالية دولية جديدة وإضافية وكافية ومضمونة، وتدعو الدول المتقدمة النمو إلى تقديم مقترحات في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، تحيط علما مع التقدير باقتراح المكسيك إنشاء

صندوق مراع للبيئة كوسيلة لاستحداث آلية تمويل فعالة تتولى إدارة الحوافز الاقتصادية لكي تزيد البلدان النامية مشاركتها في الجهود العالمية المبذولة للتخفيف من أثر تغير المناخ.

ترحب أيضا بقيام البرازيل بإنشاء ''صندوق الأمازون'' بهدف تعزيز المشاريع الرامية إلى منع إزالة الغابات ومكافحتها والمحافظة على الغابات واستخدامها بصورة مستدامة في منطقة الأمازون الأحيائية.

في السياق نفسه، تحيط علما مع الاهتمام بمقترحات بوليفيا بشأن إنشاء محكمة عدل دولية تعنى بمسائل المناخ، وبمبادرة بيرو بشأن استحداث صندوق لإعادة التحريج، وبمقترح الأرجنتين الداعي إلى إنشاء صندوق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا يستلزم سوى أموال عامة، وفقا لمعايير الاتفاقية نفسها، وبمبادرة كوستاريكا ''السلام مع الطبيعة''، فضلا عن جهود جميع البلدان الأيبيرية – الأمريكية ومبادراتها في مجال مكافحة تغير المناخ.

تعتبر البلدان الأيبيرية – الأمريكية أنه لا بد من تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في مجال تغير المناخ، مؤكدة على الدور الرئيسي الذي يضطلع به التمويل الدولي العام في هذا السياق، بهدف توصل البلدان المتقدمة النمو إلى تحقيق تخفيض كبير في الانبعاثات، وعلى الإجراءات المعززة التي تتخذها البلدان النامية لتحقيق الهدف الشامل في مجال التخفيف من أثر تغير المناخ. وتعترف بالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في دعم إجراءات التخفيف من أثر تغير المناخ واستخدام التكنولوجيات النظيفة.

تتفق على تشجيع وحفز استخدام الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة وعلى مكافحة تغير المناخ.

ترحب البلدان الأيبيرية – الأمريكية بعقد المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المكسيك في أواخر عام ٢٠١٠ وتعرب عن التزامها بالمساهمة البناءة في إعداده. تحيط علما مع الارتياح بمبادرة البرازيل المتمثلة في عقد مؤتمر القمة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة ريو +٢٠ في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢.

بيان خاص بشأن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

ندعم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في دوره كمؤسسة مالية إقليمية، وخاصة في دوره كمحفز لمشاريع البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تعزيز التنمية في بلداننا. ونقرّ بأهمية أفضل الممارسات لتواجَه على النحو المناسب التحديات التي تفرضها الأزمة المالية والاقتصادية الدولية التي كانت أيضا أحد موضوعات النقاش في مؤتمر القمة هذا. ونؤيد، في هذا السياق، الزيادة الكبيرة في رأسمال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي لكفالة توافر الموارد الكافية لديهما للوفاء بولايتهما المتمثلة في تمويل التنمية. ونسعى بشكل حثيث لتُنجز عملية الزيادة الكبيرة في رأسمال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في الاجتماع المقبل لمجلس محافظي هذا المصرف الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠١٠، ولتُنجز عملية الاستعراض التي يجريها البنك الدولي في اجتماعات الربيع المقبلة التي ستُعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وللإسهام في اتخاذ هاتين المؤسستين التدابير الكفيلة بترشيد ممارساتهما وجعلها أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، نعرب عن عزمنا على المشاركة والإسهام بفعالية في عملية تغيير جذري وواسع النطاق للهيكل المالي الدولي. ونعيد تأكيد ضرورة إدخال الزيادة في وقت واحد على الرأسمال العادي وصندوق العمليات الخاصة والمرفق الخاص بتقديم الهبات .

نعتبر أن ضمان توافر المساهمات والآليات في المستقبل أولوية لا بد منها لتوفير الاستدامة لصندوق العمليات الخاصة والمرفق الخاص بتقديم الهبات بما يتماشى مع احتياجات التمويل للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والأكثر هشاشة، عن طريق تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة. ويقتضي ذلك تقاسم عبء المساهمات بصورة عادلة بين البلدان الأعضاء، وفقا لحجمها وواقع الحال فيها.

نتعهد بالسعي إلى التأثير بشكل أكبر في تنمية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال تحديد إطار لرصد فعالية عمليات المصرف وتقييمها، وكفالة استخدام الضرائب التي يدفعها المواطنون، بطريقة أخلاقية وبشفافية ومسؤولية ومساءلة.

بناء عليه، نحث مجموعة العشرين وجميع المساهمين في المصرف على دعم الزيادة الكبيرة في رأسمال هذه المؤسسة، الأمر الذي لا يتيح لها تلبية طلبات التمويل المتوقعة فقط،

بل الاضطلاع أيضا بدور في مواجهة التقلبات الدورية بغية ضمان الاستجابة السريعة في أوقات الأزمات، وكذلك على توفير الدعم لإعداد برنامج شامل للإصلاحات المؤسسية على أبعد تقدير في الاجتماع السنوي المقرر عقده في المكسيك في عام ٢٠١٠.

بيان خاص بشأن تضامن البلدان الأيبيرية – الأمريكية مع شعب السلفادور وحكومتها بسبب الكوارث الطبيعية الأخيرة

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

نكرر الإعراب عن تضامننا مع السلفادور، حكومة وشعبا، بسبب الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي تكبدتها نتيجة للأمطار الغزيرة التي سببها إعصار إيدا.

نطلب من الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية أن تتعاون مع حكومة السلفادور في تعزيز الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف من أجل إعادة تأهيل وإعمار المناطق المتضررة على مستوى بنيتها التحتية والخدمات الأساسية فيها.

بيان خاص بشأن تعزيز الديمقراطية والانتخابات العامة القادمة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات

نحن، رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

نعرب عن تهانينا وتأييدنا لبوليفيا، حكومة وشعبا، بمناسبة إجراء الاستفتاء الدستوري والإصلاحي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي وافق بموجبه الشعب البوليفي على الدستور الجديد لدولة بوليفيا المتعددة القوميات الذي يوطد عملية الحوار والتشاور بين مختلف القوى السياسية وقطاعات المجتمع المدني في بوليفيا ويعزز الديمقراطية فيها.

نتمنى أيضا لشعب بوليفيا أن تتكلل بالنجاح الانتخابات العامة التي ستجري في ٦ كانون الأول/ديسمبر القادم، في إطار أحكام الدستور المذكور.

بيان خاص بشأن اختطاف متعاونين إسبان

إن رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في إستوريل، البرتغال، في إطار مؤتمر القمة الأيبيرية – الأمريكية التاسع عشر:

يدينون بأشد العبارات اختطاف ثلاثة عمال إغاثة إسبان في موريتانيا.

يطالبون بإطلاق سراحهم بدون أيّ تأخير ويعربون عن تضامنهم مع حكومة إسبانيا وشعبها ومع أسر المختطفين.